العرب
الأحد 2021/11/21
السنة 44 العدد 12247

تجديد الشباب في مصر يتم حاليا بكثير من الاقتصاد وقليل من السياسة

تعطيل الإصلاحات السياسية يحوّل مصر إلى دولة تسير على عكاز واحد

استقطاب دون تسييس

الحكومة المصرية تسعى لاستقطاب الشباب وتكوينه ليكون بدائل للمستقبل، لكن يتم التركيز على البعد الاقتصادي الحديث وتهميش الوعي السياسي، وهو وضع وإن كان يفيد في تخريج الكفاءات، لكنه يعيق الوصول إلى شباب مسيّس قادر على الدفاع عن النظام والإقناع بذلك.

محمد أبوالفضل
كاتب مصري

يجد المتابعون لما يجري من تطورات سريعة في مصر أن هناك حرصا على تجديد دماء الدولة من بوابة الاقتصاد أكثر من السياسة، وتبدو غالبية فئة الشباب التي يتم الاستعانة بها في الحكم من نواب ووزراء ومحافظين وغيرهم من ذوي الطابع التكنولوجي والرقمي، وهو ما يصب في خانة الاقتصاد.

وتركز خطابات الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي كثيرا على هذا البعد، وظهرت تجليات ذلك في العديد من المشروعات العملاقة التي يتم تنفيذها بطول البلاد وعرضها، وتكاد تنحصر فعالية المؤتمرات التي تعقد من حين لآخر في الاقتصاد وجدواه، والذي يحقق تقدما مهما في مصر بشهادات دولية عدة.

وتنصب مؤتمرات الشباب المحلية أو ذات الأبعاد الخارجية على الاقتصاد بفروعه المختلفة، فالدورة الرابعة لمنتدى شباب العالم التي أعلن عن انعقادها في يناير المقبل في شرم الشيخ سوف تهتم بالتنمية المستدامة ومكوناتها، وتحرص الدورات الشبابية التي تقدمها جهات حكومية عبر قنواتها على الاستفاضة أيضا في القضايا الاقتصادية.

يعني هذا المحدد أو القاسم المشترك في كثير من الفعاليات أن الدولة المصرية بحاجة إلى روح شابة من خارج الإطار الحكومي التقليدي، حيث توجد مشاريع متباينة تتمثل في أشخاص يستطيعون استكمال عملية إصلاح الجهاز الإداري للدولة كما يريدها الرئيس السيسي وليس كما تنفذها البيروقراطية الكلاسيكية في مصر.

ويقود العمل في هذا الاتجاه إلى تحقيق مكاسب لمؤسسات الدولة ويقلل من الخسائر التي تكبدتها سابقا عندما استسلمت لتصورات عقيمة أدت إلى عدم صمودها أمام رياح شعبية عاتية جرفتها أمامها عند أول محك حقيقي في يناير 2011.

وبدت الجرعة المكثفة التي تقدمها أجهزة الدولة في مجال الاقتصاد مفهومة لكثيرين، لأنها النافذة الرئيسية التي يمكنها أن تغير وجه الحياة في مصر وبدونها سوف تبقى عاجزة عن تقديم الحد الأدنى من متطلبات المعيشة للمواطنين وتقليص الأعباء التي ترهقهم، ويمكن أن تخرجهم عن السياق المرجو لنموذج الدولة المستقرة.

وباتت معالم هذا الأمر واضحة في برامج التنمية التي تقدمها الحكومة لمحدودي الدخل والمرجح تضررهم من ارتفاع مستوى الأسعار والخدمات والروافد السلبية للسياسات الاستثمارية الظاهرة في عدد من القطاعات البازغة، ما لم تكن هناك إجراءات موازية تتمثل في حزمة مشروعات حمائية لها مردودات إيجابية ومباشرة.

> السيسي يريد مشاريع متباينة تتمثل في أشخاص يستطيعون استكمال عملية إصلاح الجهاز الإداري للدولة وليس كما تنفذها البيروقراطية الكلاسيكية

وجاء الاهتمام بالقدرات التنموية لدى شريحة كبيرة من الشباب الذين أتيحت لهم فرص واعدة على حساب تكوينهم السياسي، فمنح أولوية لقطاع الاقتصاد يتسق مع هوى الحكومة باعتباره رافعة مهمة في تقدم الدولة، لأنها غير معنية كثيرا بإحداث نقلة نوعية في الفضاء السياسي وإدخال إصلاحات حقيقية في هذا المجال.

وترد جهات محسوبة على الحكومة على اتهامها بتجاهل السياسة لحساب الاقتصاد، بأن التركيز على تدريب الشباب لم يمنع التعاطي مع السياسة، فهناك منظمات تقوم بدور معتبر في تأهيل الشباب وتدريبهم، مثل البرنامج الرئاسي للشباب، والأكاديمية الوطنية، وتنسيقيات شباب الأحزاب التي يتزايد دورها السياسي.

وتجتهد هذه الدوائر النخبوية في مسألة غرس تكوين سياسي لدى المنتسبين إليها بلون لا يسمح سوى بالتكيف مع النظام الحاكم وخطابه، وبالفعل خرّجت عددا منهم أصبحوا أعضاء في مجلس النواب وقيادات في بعض الأحزاب، ومسؤولين في وزارات، وسوف يخرج من بينهم كوادر مستقبلا يجري إعدادهم لنشرهم في مجالات متعددة.

وتؤكد هذه المعطيات أن تجديد شباب الدولة المصرية يتم عبر الكثير من الاقتصاد والقليل من السياسة، فطبيعة المجال الأول تعتمد على الأرقام والمعلومات الموثقة والبيانات الدقيقة، وتصعب قولبة المتدربين بنمط غير علمي، لأن الحصيلة ستكون فادحة، وهو ما يؤدي إلى إمكانية تحقيق نجاحات ظاهرة للعيان.

بينما في السياسة ليس من السهولة أن تتم قولبة المتدربين وحشو مفاهيم صماء في أذهانهم، لذلك يأتي السياسيون الناجحون غالبا من أسفل إلى أعلى، وما تقدمه الدورات والمنتديات والأكاديميات في التأهيل عبارة عن ضخ من أعلى إلى أسفل، وهي الصورة التي لا تتناسب مع طموحات مصر لتكون عصرية، ما يفرض التخلي عن الجزر السياسي ليتواءم مع المد الاقتصادي الذي حقق تقدما لافتا خلال فترة وجيزة.

وتسببت معضلتا الجزر والمد في أن جعلت المتدربين في جهات رسمية نمطية قليلي الخبرة وأصواتهم قد تكون غير مسموعة بالشكل الكافي، والأدهى أنهم لا يعبرون عن روح الدولة الشابة، لأنه تم غرس مفاهيم يقوم عدد كبير من الشباب بترديدها تلقائيا من دون وجود حد أدنى من الاشتباك السياسي المتعارف عليه، والذي يوفر لأصحابه قدرة عالية في أمور المناورة ودهاليزها.

ويخضع هؤلاء إلى تأهيل فوقي يضفي على الشباب طعما سياسيا واحدا يقوم على الحشو والتلقين ويبتعد عن الاحتكاك بالشارع، وإن حدث تظهر على كوادر الشباب علامات باردة أشبه بالمعلبات التي إذا تم تسخينها تفقد جزءا كبيرا من رونقها.

ويسير التأهيل الاقتصادي في طريق ويسير نظيره السياسي في طريق آخر، ولا يلتقيان عند المنطقة التي تريدها الروح الشابة لمصر، بما يفقد التجديد في هياكلها أبرز ملامحه، والذي يقوم على التوازن بين الجانبين، لأن كليهما مرتبط بالآخر.

إذا اختل أحدهما سوف ينسحب الخلل على الثاني بعد وقت، فقد يكون التقدم الحاصل في الاقتصاد مطمئنا في الوقت الراهن، لكن لا أحد يضمن الحفاظ على هذه المعادلة في المستقبل، فما يجري من اندفاع نحو الاقتصاد وتجاهل لكثير من أمور السياسة سوف يؤثر على تطلعات الدولة في النهاية، حتى ولو ارتضت أو رضخت الأحزاب لهذه النغمة، قسرا أو قهرا، ففي الحالتين يمكن أن تكون النتيجة واحدة.

وتحتاج الروح الشابة انفتاحا كبيرا في المجال السياسي، وتدريبا واسعا للكوادر الذين تعتمد عليهم ويتم التقاطهم من بين الناس وليس اختيارهم بحكم الوظيفة والمصلحة والقرابة والنسب، فمن مهام السياسي الناجح أن ينصهر في المجتمع الذي يمثله، ويعرف مشاكله وأوجاعه ويعمل على حلها بما يتناسب مع ما يريده وليس ما تريده المجموعة الحاكمة.

ويشعر مصريون برضا نسبي عن الأداء في المجال الاقتصادي للشباب، ولا يشعرون بنفس الدرجة من الرضا عن الأداء السياسي عندما يشاهدون أحدهم يتحدث في برنامج من برامج المساء المتشابهة على الفضائيات المصرية عن الإنجازات التنموية بلا وعي سياسي كاف.

وتشير هذه المفارقة إلى شكل الخلل الحاصل بين المجالين، والذي من المهم تصويبه لتظل الروح الشابة تسري في جميع وجوه الحياة بمصر، فاستثناء الإصلاحات السياسية مما يجري من إصلاحات عامة سوف يحول دون الوصول إلى حلم الدولة العصرية، أو يجعلها تسير على عكاز واحد ما يجعلها عرضة للسقوط في المحكات الوعرة.

طريق الآلام العراقي الجديد

إبراهيم الزبيدي
كاتب عراقي

إن ذهاب مقتدى الصدر إلى أعلى سقوف مطالبه التعجيزية في معاركه اللغوية على النفوذ مع خصومه وإخوته الولائيين الخاسرين في الانتخابات لا يدل على حنكة سياسية، ولن يقود إلى نتيجة تساعد على تفادي العراق للانسداد الكامل الذي لا خروج منه، وقد يطول ويطول، وقد تصاحبه صدامات دامية لا يعرف أحدٌ حجمها أو مقدار خسائر الشعب العراقي من تداعياتها.

ففي آخر خطاباته العنادية حبس نفسه وتياره والعملية السياسية كلها بين خيارين كلاهما مُر، فإما حكومة وحدة وطنية أو معارضة وطنية، وهو في الحالين متفائل أكثر من اللزوم، ويحلم بما لا يمكن أن يتحقق.

فإيران، وهي صاحبة الأمر والنهي في العراق من الآن وإلى أمد بعيد مع الأسف الشديد، لن تسمح بحكومة "وطنية" تُفصَّل على مقاس طموحات مقتدى، لتقوم بحل الفصائل المسلحة وتسليم سلاحها للحشد الشعبي وتصفية الحشد من العناصر غير المنضبطة، وتفعيل قانون من أين لك هذا، ودعوة الراغبين في المشاركة بالحكومة من الخاسرين في الانتخابات إلى تطهير أحزابهم من المتهمين بالفساد.

ورغم أنها لا تريد أي تصعيد في هذه المرحلة في مواجهة الهزة العراقية الأخيرة المباغتة التي كشفت عن حجم النقمة الشعبية على أحزابها وعلى تدخلها في تفاصيل الشأن العراقي الخاص، إلا أنها أيضا وفي الوقت نفسه لن تسمح بتصفية أذرعها المسلحة تحت أي ظرف وبأية ذريعة.

ولكن زيارة إسماعيل قاآني قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني بقصد التهيئة لامتصاص الصدمة قد تمكنت من لجم أعوانها الذين لجأوا فور اكتشافهم الخسارة المجلجلة إلى العنف والاغتيال والتهديد بحرق الأخضر واليابس، وجعلتهم يتصاغرون ويتراجعون ويلجأون إلى الاحتيال، ويحاولون الالتفاف على نتائج الانتخابات لاستعادة مواقعهم في السلطة القادمة من خلال توزيع أدوار في ما بينهم، واقتراح الحلول التي يتوهمون بأنها قد تنجح في استعادة مقتدى، وتجبره على الانقلاب على وعوده النارية، والعودة إلى البيت الشيعي بخُفَيْ حُنين.

ومن بعض هذه المحاولات الساذجة التي ولدت ميتة مقترحاتُ عمار الحكيم الذي هو أبرز الخاسرين، إذ لم يحصل سوى على مقعدين.

فمن جملتها إلغاءُ قانون الانتخابات الحالي، وإلغاء مفوضية الانتخابات والأجهزة الإلكترونية، والتعامل بالفرز اليدوي، وإجراء انتخابات مبكرة بعد سنتين، بالإضافة إلى اختيار رئيس وزراء توافقي، مع التأكيد على ضرورة الحفاظ على الحشد الشعبي وعدم المساس به أو بقانونه، وتشكيل مجلس استشاري سياسي يكون من مهامه رسم القرار السياسي.

وكما كان متوقعا فقد استخف بها التيار الصدري على الفور ولكن بكلمات ناعمة وردت على لسان رياض المسعودي القيادي في التيار الذي قال إن "من الأفضل للقوى السياسية انتظار قرار المحكمة الاتحادية الخاصة بالانتخابات لتحديد خطوات ما بعد إعلان النتائج. أما الدفع بأوراق تسوية فنعتقد بأنها تذهب باتجاه تعطيل العملية السياسية، وبالتالي صعوبة تشكيل الحكومة، وقد نشهد أياما عصيبة وطويلة قبل تشكيلها (...) أي ورقة تسوية هي نسف لكل الاستحقاقات الانتخابية".

ثم تطوع مقتدى الصدر ورد على ذلك بنفسه بخطاب تلفزيوني من مقره في مدينة النجف خاطب فيه خصومه الخاسرين قائلا "عليكم أن تراجعوا أنفسكم لتعيدوا ثقة الشعب بكم مستقبلا، وإن ما تقومون به حاليا سيضيع تاريخكم ويزيد من نفور الشعب منكم (...) في حال أردتم الاشتراك بتشكيل الحكومة فعليكم محاسبة المنتمين لكم ممن عليهم شبهات فساد وتسليمهم إلى القضاء النزيه"، ودعاهم إلى قطع كل العلاقات الخارجية مع بلدان الخارج بما يحفظ للعراق هيبته وعدم التدخل بشؤون دول الجوار.

إذن، فأطراف الإطار التنسيقي الشيعي حائرة، محبطة، متخبطة، تعاني من عدم وضوح الرؤية.

ومن مظاهر ذلك اضطرارها إلى ممارسة أقسى الضغوط على الطرف الكردي البارزاني ملوحة بقوتها التسليحية والمالية وبتبعيّتها للنظام الإيراني القادر على الانتقام، إن أراد أو اضطر لذلك، لمنعهما من ارتكاب خطأ الانضمام إلى التيار الصدري، وتشكيل حكومة أغلبية برلمانية قد تمكن مقتدى من تنفيذ تهديداته الانتقامية التي وعد باتخاذها فور تشكيله الوزارة.

فقد التقى عمار الحكيم خلال زيارته إلى كردستان برئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود البارزاني ورئيس الإقليم نيجيرفان بارزاني ورئيس حكومة الإقليم، واتفق معهما على ضرورة عدم دخولهما بتحالف مع طرف سياسي شيعي على حساب طرف آخر، وأن يعملا على تهدئة الصراع الحالي.

ونقل رييبن سلام القيادي في الحزب الديمقراطي الكردستاني قوله إن "مسعود بارزاني أكد للحكيم أن الحزب الديمقراطي الكردستاني لن يدخل منفردا مع طرف شيعي معين، وأن التوافق هو الحل". ولكنه أكد أن مسعود قد استدرك قائلا لضيفه عمار الحكيم القادم نيابة عن المعسكر الإيراني "ولكن بما لا يخرج عن الإطار القانوني والدستوري".

وهنا يعيد موقفُ البارزاني الجديد إلى الأذهان سوابقَ تحالفاته الانتهازية النفعية مع للمعسكر الولائي الإيراني التي تسببت في العبث بالوطن وبأهله على مدى ثماني عشرة سنة أو يزيد، إذ إنه بموقفه الضبابي الجديد يضيف إلى المسألة المعقدة أصلا مزيدا من التعقيد.

وهنا توقفت العربة عن المسير. فمعسكر الإطار التنسيقي الخاسر ومن خلفه إيران لا يستطيع تحمل تبعات نجاح مقتدى في توليه حكم العراق، وبالمقابل مقتدى وتياره المنتشي بالفوز يعرف بأن تراجعه عن قطف ثمار الفوز يعني سقوطه جماهيريا وسياسيا وأمنيا كذلك.

وبينهما حزب البارزاني وتجمع الحلبوسي مُحرجان وخائفان من الميلان نحو اليمين أو الشمال. إذن لا حل، ولا أمل في فرج قريب.

صراع حول النفوذ